الحوكمة الذكية: حلول للاقتصاد العالمي الراهن

كلمة السيدة نعمت شفيق، نائب مدير عام صندوق النقد الدولي، في أكسفورد بالمملكة المتحدة، في 5 ديسمبر 2013

مساء الخير! يسرني كثيرا أن أكون معكم هنا اليوم حيث أمضيت سنوات سعيدة للغاية حتى حصلت على درجة الدكتوراه في الاقتصاد. كنت هنا في هذا المكان الساحر الزاخر بالجمال والعقول اللامعة، والأمر الوحيد الذي أأسف له هو أنني غادرته مبكرا.

ولحسن الحظ أن صديقاي المخلصين "نايري وودز" و"ماكس واتسون" وجها إلي الدعوة لكي أعود وألقي "المحاضرة السنوية حول الحوكمة الاقتصادية العالمية". واسمحوا لي أن أحدد أبرز النقاط التي سأتناولها اليوم.

إثبات أهمية الحوكمة الذكية

غالبا ما تثير الأزمات الاقتصادية العالمية مناقشات حول الحوكمة العالمية والتعاون الدولي. ولم تكن الأزمة الأخيرة استثناءً من تلك القاعدة. والسبب في ذلك هو أن الأزمات تكشف مواطن القصور في القواعد والمؤسسات الدولية القائمة.

وقد رأينا كيف أن مواطن الضعف والإخفاقات في البنوك وأسواق رأس المال يمكن أن تنتشر من خلال النظام المالي الدولي. وينطبق الأمر ذاته على التحديات الأخرى التي تواجه عالمنا اليوم، سواء كنا نتحدث عن تغير المناخ، أو انتشار الأسلحة النووية، أو الجوائح الصحية. فما يحدث في أي مكان في العالم يؤثر علينا جميعا – وبدرجة متزايدة.

لذا فإنه من الواضح تماما أن العالم بحاجة إلى زيادة التنسيق والتعاون الدولي، وليس تخفيضه. ولكن ما السبيل إلى تحقيق هذا الهدف؟ في مقال نُشر مؤخرا، ناقش "مارتن وولف" من جريدة "فاينانشيال تايمز" أهمية السلع العامة العالمية وكيفية توفيرها. قال مارتن: "إن الدول التي تعتمد عليها البشرية لتوفير هذه السلع، من الأمن إلى إدارة المناخ، لا تتمتع بالشعبية الكافية وتتحمل أعباء مفرطة وهي مختلفة فيما بينها. ويتعين أن نفكر في كيفية إدارة شؤون هذا العالم، وهو ما سيتطلب مستوى استثنائيا من الابتكار".

و"مارتن" محق فيما ذهب إليه. فنحن بحاجة إلى الابتكار حتى نتمكن من تحقيق التقدم المطلوب. ونحن بحاجة إلى الحوكمة الذكية حتى نتمكن من الوصول إلى الحلول التي تصلح للاقتصاد العالمي الراهن.

وأود أن أركز اليوم على ثلاثة موضوعات ذات صلة. أولا، أتحدث بإيجاز عن العلاقة التاريخية بين الأزمات من جهة، وإصلاحات الحوكمة وتنسيق السياسات من جهة أخرى. ثانيا، أناقش ما تم اتخاذه من إجراءات من حيث إصلاحات الحوكمة وتنسيق السياسات في أعقاب الأزمة المالية في عام 2008. وأخيرا، أختتم حديثي بإطلاعكم على بعض الأفكار حول ما قد يصل إليه حال الحوكمة الاقتصادية العالمية في المرحلة القادمة – أي كيف يمكن للحوكمة الذكية أن تحقق التوازن الصحيح بين ما يحتاج إليه العالم من مرونة وفعالية لإدارة العولمة.

عالم في مرحلة تحول

يمر الاقتصاد العالمي حالية بمرحلة تحول تنتقل فيها القوة الاقتصادية العالمية من الغرب إلى الشرق والجنوب. فالاقتصادات الصاعدة والنامية تساهم بالفعل بأكثر من 50% من إجمالي الناتج المحلي العالمي (على أساس تعادل القوى الشرائية) – ومن المتوقع أن يزداد هذا الرقم بعد عشر سنوات من الآن إلى 64%).

وفي نفس الوقت، شهدت الروابط التجارية والمالية زيادة مذهلة. فقد زادت المطالبات المصرفية عبر الحدود من 6 تريليون دولار إلى 30 تريليون دولار بين عامي 1990 و2008، كما زادت صادرات البضائع العالمية من السلع والخدمات من 4 تريليون دولار إلى 20 تريليون دولار. ورغم أن هذه الأرقام انكمشت إلى حد ما في السنوات التي أعقبت تلك الفترة بسبب الأزمة العالمية، فإن معدلات النمو على مدار الأعوام العشرين أو الثلاثين الماضية لا تزال مبهرة.

وعلى جانب الإنتاج، أصبحت سلاسل العرض العالمية هي العرف السائد وليس الاستثناء. فأي شركة للصناعات التحويلية اليوم تعتمد على مدخلات إنتاج من أكثر من 35 مورِّد مختلف من أنحاء العالم – وبالنسبة لبعض الشركات، مثل شركات تصنيع السيارات والطائرات، يمكن أن يكون هذا الرقم في حدود عشرات الآلاف.

ومع الزيادة الحادة في الروابط المتبادلة وتزايد انتشار القوة الاقتصادية، من المنطقي أن نتوقع حدوث تحول وتوسع متزامنين في الحوكمة العالمية. ومن الناحية النظرية، من المفترض أن يكون الطلب على الحوكمة العالمية قد ازداد مع تزايد مستويات الاندماج العالمي بهدف إدارة قواعد العمل والحد من التداعيات السلبية.

ولكن كما نعلم جميعا، لم تكن قضايا الحوكمة العالمية تحظى بالأولوية في الفترة التي سبقت الأزمة المالية. بل إنه إزاء خلفية الارتفاع في معدلات النمو وانخفاض تقلبات الناتج – وهو ما كان يسمى "الاعتدال الكبير" – تساءل المراقبون عما إذا كانت الحوكمة العالمية من مفاهيم الماضي، وأن مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية هي مؤسسات زائدة عن الحاجة.

ولم يتضح وجود قصور في الحوكمة العالمية في السنوات السابقة على الأزمة إلا في عام 2008، حين انتقلت آثار الاضطراب في قطاع صغير نسبيا في النظام المالي الأمريكي إلى بلدان وأسواق بعيدة، وتحول الاضطراب إلى أزمة مالية عالمية مكتملة الملامح.

الأزمات تتيح الفرص

وبعد خمس سنوات من وقوع الأزمة المالية العالمية، لا تزال الحوكمة الاقتصادية هي محور النقاش بشأن السياسات. وليس ذلك مستغربا في رأيي، لأن هناك علاقة تكافلية تاريخية بين الأزمات وتطور الحوكمة.

ومن المسلم به أن الحوكمة غالبا ما تتطور ببطء وعلى نحو تدريجي وبوتيرة هادئة، بينما الأزمات تكون مدمرة وثورية بطبيعتها. غير أن الأزمة، كما أثبتت التاريخ مرارا، غالبا ما تكشف جوانب القصور في ترتيبات الحوكمة القائمة، بينما الخوف من تكرارها يمكن أن يحشد التأييد للإصلاح.

وعلى سبيل المثال، أنشئت "عصبة الأمم" في أعقاب الحرب العالمية الأولى لتشجيع التعاون الدولي وتحقيق السلام والأمن الدوليين، بينما أدت تجارب التضخم المفرط في عشرينات القرن الماضي إلى تشجيع الجهود المبذولة لاستعادة العمل بقاعدة الذهب. وبالمثل، كان الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية هما الحافز في إقامة جانب كبير من البنيان الحالي للحوكمة العالمية، من خلال إنشاء منظمة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، والتي أصبحت الآن منظمة التجارة العالمية. وكانت تجربة الحرب العالمية الثانية الأليمة بمثابة دفعة للاندماج السياسي والاقتصادي في أوروبا.

وفي الولايات المتحدة، مهدت الأزمة المالية في عام 1907 الطريق أمام إنشاء بنك الاحتياطي الفيدرالي، بينما أدت تجربة "الكساد الكبير" رغم مرارتها إلى إجراء إصلاح كبير واسع النطاق في التنظيم المالي، وإقرار قانون غلاس–ستيغول في عام 1933، الذي فصل بين الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية، وظل معمولا به لأكثر من ستين عاما. وفي الآونة الأخيرة، نشأت الترتيبات الإقليمية لمبادلة العملة بين البلدان الأعضاء في مجموعة "آسيان"، والمعروفة بمبادرة "شيانغ ماي"، في أعقاب الأزمة الآسيوية.

ومثلما حدث في ظروف مشابهة في الماضي، أسفرت الأزمة المالية العالمية في 2008 عن آثار جسيمة ومشاق هائلة في البلدان المتضررة. غير أنها أتاحت الفرصة، من منظور الحوكمة الاقتصادية، لتحقيق تقدم في الإصلاحات وتعزيز تنسيق السياسات. فهل نجحنا في عدم إهدار فرصة الأزمة الجيدة؟ (وهي مقولة مرتبطة بالسيد رام إيمانويل رئيس موظفي البيت الأبيض سابقا في حكومة الرئيس أوباما، ولكنها جاءت على لسان تشرشل أولا على غرار كل المقولات

العظيمة الأخرى). واسمحوا لي أن أقدم عرضا موجزا لما حققناه في الأعوام الخمسة الماضية قبل أن ننظر في الثغرات الباقية.

بطاقات تقييم متباينة

يمكن تقسيم الجهود التي بُذِلت لإصلاح نظام الحوكمة منذ وقوع الأزمة بوجه عام إلى ثلاثة فئات – تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، وإصلاح عيوب التنظيم المالي العالمي، وتقوية شبكات الأمان الإقليمية والعالمية.

أولا، تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية: رغم أن هذا التنسيق لم يكن مثاليا، فقد كان قويا في بداية الأزمة بوجه خاص. وعلى سبيل المثال، أعلنت ستة بنوك مركزية كبرى في أكتوبر 2008، في تحرك غير مسبوق، عن إجراء خفض منسق لأسعار الفائدة الأساسية من أجل تيسير الأوضاع الاقتصادية العالمية. وقام نظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي و14 سلطة نقدية مختلفة بوضع ترتيبات مؤقتة لمبادلة الدولار الأمريكي بغية الحد من نقص الدولار في أسواق التمويل قصير الأجل. ولأول مرة على الإطلاق اجتمع قادة مجموعة العشرين في مؤتمر قمة عقدوه في نوفمبر 2008 وكان من نتائجها الالتزام باتخاذ تدابير منسقة للتنشيط المالي والتعهد بالإحجام عن الحمائية.

وكانت هذه الجهود الهائلة تعني أننا بدلا من الوقوع مجددا في "كساد كبير"، واجهنا "الركود الكبير"، وهو إنجاز كبير بالفعل، نظرا لما ينطوي عليه ذلك من إمكانية مخالفة الواقع. ومع ذلك، فقد شهدت الآونة الأخيرة تباطؤا في زخم تنسيق السياسات، مع تحول موضع التركيز من محاولات منع وقوع كارثة إلى تجنب وقوع أزمات أخرى في المستقبل ودعم التعافي الوليد. وذهب رأي البعض إلى أن مجموعة العشرين أبلت بلاء حسنا بالفعل في وقت الحرب ولكنها قد لا تتمكن من إنجاح جهودها بنفس القدر في وقت السلم.

والمهمة أبعد ما تكون عن الانتهاء.

إن أحد التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في المرحلة القادمة هي مواصلة الحوار بشأن سحب السياسات النقدية غير التقليدية وإدارة احتمالات انتقال التداعيات وتلمس طريقنا خروجا من أعباء الديون التي تراكمت في فترة الأزمة.

ثانيا، التنظيم المالي العالمي: من أجل معالجة جذور الأزمة، التزم أعضاء مجموعة العشرين بإجراء إصلاح جذري للتنظيم المالي العالمي، بقصد تعزيز شفافية النظام المالي العالمي وجعله أكثر أمانا وصلابة .

وكان من أبرز الخطوات التي اتُخِذت تأسيس مجلس الاستقرار المالي في عام 2009 ومنحه صلاحية تطوير وتعزيز التنظيم المالي الفعال. وتحقق تقدم ملموس نحو تعزيز الإشراف على مستوى النظام، وزيادة الهوامش الوقائية من رأس المال والسيولة، وتشجيع تبادل المعلومات المالية، وتطبيق أطر سياسات السلامة الاحترازية الكلية. ولا تزال هناك جهود جارية لتسهيل تسوية الأوضاع عبر الحدود.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات جسيمة، كالانتهاء من مشكلة المؤسسات الأكبر من أن تفشل، وإصلاح نظام صيرفة الظل، وجعل أسواق المشتقات المالية أكثر أمانا. وساعدت إجراءات السياسية التي اعتمدتها منطقة اليورو مؤخرا على تخفيف ضغوط السوق، ولكن الأمر لا يزال يتطلب مزيدا من الجهود للتخلص من التشتت المالي والتحرك نحو تأسيس اتحاد مصرفي كامل.

ثالثا، تقوية شبكات الأمان الإقليمية والعالمية: من أجل تخفيف تأثير الأزمة، تكاتفت البلدان بهدف تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، وانتهجت في ذلك سبلا عدة منها زيادة حجم موارد الصندوق بمقدار ثلاثة أضعاف، وزيادة المخصصات من حقوق السحب الخاصة. وفي أوروبا، تعزز البنيان المالي لمنطقة اليورو من خلال إنشاء آلية الاستقرار الأوروبية (European Stability Mechanism – ESM) وإطار المعاملات النقدية المباشرة في البنك المركزي الأوروبي (Outright Monetary Transactions – OMT). وفي أنحاء أخرى من العالم، تم تعزيز الالتزام بترتيبات التمويل الإقليمية، مثل مبادرة "تشانغ ماي" و"صندوق المجموعة الاقتصادية الأوراسية لمكافحة الأزمة".

غير أن التقدم كان متفاوتا في المناطق الأخرى. ففي حالة الصندوق، على سبيل المثال، لم يتم حتى الآن تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام 2010 بشأن الإصلاحات المهمة في نظام الحصص والحوكمة والتي من شأنها زيادة أصوات اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وررفع مستوى تمثيلها. وبينما أمكن استيفاء شرطين من الثلاثة شروط اللازمة، يتعين توافر مزيد من الدعم لاستيفاء الشرط الأخير الذي سيسمح بدخول الإصلاح حيز التنفيذ.

وبنظرة إجمالية إلى ذلك كله، نلاحظ بعض التباين في بطاقة التقييم المعنية بإصلاح الحوكمة العالمية منذ وقوع الأزمة. فيتعين على صناع السياسات في مختلف أنحاء العالم الحفاظ على زخم الإصلاح وتحيّنُ الفرصة للمضي قُدُما في إصلاح نظام الحوكمة بينا لا تزال ذكريات الأزمة والشعور بضرورة التحرك العاجل حية في الأذهان. وبالفعل، هناك خطر حقيقي من احتمال اختفاء الفرصة السانحة لمعالجة بعض القضايا العالمية بالغة الصعوبة في وقت قريب. فكيف يمكن التحرك في الاتجاه المعاكس والانتهاء من الإصلاحات المهمة؟ للإجابة على هذا السؤال، من المفيد أن ننظر في الأنواع المختلفة من الحلول التي تطورت كوسيلة لتوفير السلع العامة العالمية.

اللين مقابل الصرامة في تنسيق السياسات

تُرى إلى أين يتجه تطور النظام العالمي للحوكمة الاقتصادية وتنسيق السياسات؟ للإجابة على هذا السؤال، أجد من المفيد التمييز بين "الصرامة" و"اللين" في الحوكمة وتنسيق السياسات.

فتوخي "الصرامة" في تنسيق السياسات يتم في العادة بتبادل المنافع من خلال السياسات مع التركيز على نتائج محددة وملموسة. ومن أمثلة ذلك أول اجتماعي قمة عقدهما قادة مجموعة العشرين في أعقاب الأزمة، ونتج عنهما التحرك المنسق الذي أشرت إليه آنفا في سياسة المالية العامة، وكذلك إنشاء مجلس الاستقرار المالي.

وعلى العكس من ذلك، تتسم أشكال التنسيق "اللين" بأنها ترتكز الإجراءات بدرجة أكبر دون توقع مسبق بتحقيق نتائج ملموسة أو التوصل إلى اتفاقيات جوهرية. إنها مصممة لتسهيل تبادل الآراء والمعلومات بصفة مستمرة، مثل المناقشات التي تُعقد بانتظام بين المسؤولين في البنوك المركزية في بنك التسويات الدولية.

ومن الممكن أن يتكامل نوعي التنسيق المذكورين. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الترتيبات اللينة إلى الحفاظ على الحفاظ الجاري بشأن السياسات في فترات الهدوء، وأن توفر إطارا للتعاون من خلال ترتيبات أكثر صرامة، وحتى لتنسيق السياسات بشكل متكامل الملامح في أوقات الأزمات.

اللين مقابل الصرامة في ترتيبات الحوكمة

ويمكن الإتيان بحُجة موازية فيما يخص نظام الحوكمة.ذلك أن ترتيبات الحوكمة "الصارمة" تقتضي النص على التزامات قانونية وإنشاء مؤسسات مستقلة عن طريق عقد المعاهدات. ومن الأمثلة التي تجسد هذه الترتيبات منظمة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

وعلى الجانب الإيجابي، هذا النوع من الصرامة في البنيان القائم على المعاهدات يعزز مصداقية تعهدات البلدان الأعضاء ويمنح المؤسسات صلاحية الإنفاذ القانوني. غير أن تأسيسها وتطويعها تبعا للظروف المتغيرة غالبا ما يجري من خلال عملية بطيئة نسبيا، الأمر الذي يمكن أن يمثل مشكلة عند تغير البيئة العالمية أو احتياجات الأعضاء.

أما ترتيبات الحوكمة "اللينة"، مثل المجموعات القُطْرية التي تتألف منها مجموعة العشرين ونادي "بريك"، وكذلك مجلس الاستقرار المالي، أو فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، فهي لا تحمل صفة الشخصية الاعتبارية ولا

تتحمل التزامات قانونية على المستوى الدولي. ونتيجة لذلك، فإنها غالبا ما تكون أكثر مرونة وكثيرا ما يمكن أن تأسيسها بوتيرة أسرع. غير أنها لا تُمنح اختصاصات تقوم على معاهدات ولا تُخَوَّل صلاحيات الإنفاذ القانوني. ونتيجة لذلك، فإنها تتسم بقدرة أكثر محدودية على إنفاذ الالتزامات، مما يمكن أن يفرض تحديات تعوق ترسيخ أهميتها وفعاليتها بمرور الوقت.

وأخيرا، هناك بطبيعة الحال حلول القطاع الخاص لمواجهة التحديات التي تواجه الحوكمة. ومن أمثلة هذه الحلول شروط الإجراء الجماعي (Collective Action Clauses)، التي تسمح لأغلبية خاصة من حملة السندات بالاتفاق على إدخال تغييرات على شروط مدفوعات السندات، بقصد تسهيل إعادة هيكلية الديون على نحو أكثر سلاسة. ومن الأمثلة الأخرى مؤسسة "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" (IFRS)، وهي مؤسسة مستقلة غير هادفة للربح تعمل على تعزيز الاتساق بين المعايير المحاسبية العالمية.

فسيفساء من الحلول

الخلاصة أن الاحتمال كبير بأن يكون هيكل حوكمة الاقتصاد العالمي في المستقبل على شكل فسيفساء – أو نظام إيكولوجي – تمتزج فيه المكونات "الصارمة" بالأخرى "اللينة" وتعمل معا على نحو متكامل. وفي مثل هذا النظام، تكون ترتيبات الحوكمة هي أساسا قضايا – يحددها السياق وتضم خيارات تجمع بين ترتيبات الحوكمة الصارمة واللينة حسب أكثر الحلول كفاءة وعملية لتنظيم المسألة قيد النظر والإشراف عليها. وحتى يصبح هذا النظام "ذكيا"، يتوقف الأمر بشكل حاسم على استخدام الحوكمة الصارمة أو اللينة في الوقت المناسب وفي القضايا الصحيحة.

ولننظر إلى ثلاثة أمثلة لكيفية الجمع بين الحوكمة الصارمة واللينة:

- أولا، لنأخذ **التجارة**. نحن جميعا نفضل اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف على الاتفاقيات الإقليمية. ولما كانت المكاسب التي تحققها التجارة معترف بها من الجميع، نجد أن عملية تسوية المنازعات المعتمدة لدى منظمة التجارة العالمية لها "أنياب" حقيقية تستطيع فرض عقوبات عل من ينتهكون قواعد التجارة العالمية. وبمرور الوقت، تصبح الاتفاقيات الإقليمية الكبرى (كتلك المعقودة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أو اتفاقيات الشراكة عبر المحيط الهادئ) أقل تركيزا على التعريفات الجمركية وأكثر اهتماما بالمعايير والحواجز غير الجمركية. وبقدر ما تساعد في وضع معايير عالمية لتيسير التجارة، فإنها تجعلنا أقرب إلى الحلول التي تكتسب طابعا عالميا أكبر وربما تعزز الإطار الذي ترتكز عليه منظمة التجارة العالمية (وقد تصبح جزءا منه في المستقبل).

- ثانيا، لننظر إلى **التوازن بين الحوكمة الصارمة واللينة في أزمة منطقة اليورو**. يقال إن الحوكمة الصارمة جاءت من صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والحوكمة اللينة من مجموعة وزراء مالية البلدان الأوروبية (Eurogroup).

وقد اتسمت ترتيبات الحوكمة المعقدة في أوروبا بالكفاءة في وقت السلم، ولكن عمليات صنع القرار لم تكن مناسبة لإدارة الأزمة.

➢ وأخيرا، لننظر إلى مجالات **التنظيم المالي**. ففي إطار "برنامج تقييم القطاع المالي" (FSAP) الإلزامي الذي وضعه الصندوق، يقوم بإجراء تقييمات للاستقرار المالي كل خمس سنوات في مناطق الولاية التي تمتلك قطاعات مالية مؤثرة على النظام. وهذه البرامج الإلزامية تعد مثالا جيدا على الرقابة الصارمة حيث يتم تقييم البلدان في ضوء التزامها بمعايير عالمية واضحة ويتم إخضاعها لاختبارات تقيس القدرة على تحمل الضغوط في ضوء التداعيات القومية والدولية. وكل عامين بعد انتهاء التقييم من خلال البرنامج، يقوم مجلس الاستقرار المالي بمراجعة نظراء (وهي نوع من الحوكمة الناعمة) لمتابعة ما تم في توصيات برنامج تقييم القطاع المالي، بحيث تكون هذه الخطوة كإجراء مكمل لدفع عجلة الإصلاح في أهم المجالات المؤثرة على الاستقرار المالي.

غير أن ظهور هيكل مرن وكفء للحوكمة العالمية قد لا يحدث بشكل تلقائي. فعلى سبيل المثال، حين يكون تكيف المؤسسات العالمية "الصارمة"، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، تكيفا بطيئا مع التغيرات في بيئتها المحيطة، ينفتح المجال لثغرات الحوكمة. وقد تتدخل المؤسسات ذات الصلاحيات "اللينة" لسد هذه الفجوات، لكنها في هذه الحالة تقوم بدور بديل وليس دورا مكملا. ولا يعتبر ذلك إجراء كفؤا ويمكن أن يخلف لنا نظاما أضعف للحوكمة العالمية.

دواعي إصلاح حوكمة الصندوق

يقودنا هذا إلى النقطة الأخيرة. ففي النظام الإيكولوجي المتغير الذي وصفته للحوكمة العالمية وتنسيق السياسات، من الضروري أن تحتفظ مكونات الحوكمة "الصارمة" بأهميتها في السياق الجاري، وذلك بالتكيف مع التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي.

ومع مر السنين، أثبت الصندوق قدرته الفائقة على تطويع عمله وعملياته للتغيرات الكبرى في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك انهيار نظام سعر الصرف الثابت في أوائل السبعينات، وأزمة الدين في الثمانينات، وانهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991.

كان أهم سبب لاستمرار أهمية الصندوق هو هيكل الحوكمة السياسية الذي تكيف بالفعل مع تغيرات الاقتصاد العالمي، وإن تم ذلك ببطء. كذلك يعمل في الصندوق خبراء مستقلون، ولديه ميثاق (في شكل اتفاقية تأسيس) يسمح له باعتماد منظور أطول أجلا. وفي بعض الجوانب الداخلية أيضا، تمكن الصندوق من دمج بعض مكونات الحوكمة الصارمة، مثل الرقابة الإلزامية، مع المكونات اللينة، مثل التقارير الطوعية المعنية بمراعاة المعايير والمواثيق أو تيسير المعايير المتعلقة

بصناديق الثروة السيادية. وعلى جانب الحوكمة "الصارمة"، يمثل صنع القرار القائم على توافق الآراء في الصندوق عاملا فعالا لضمان الاستماع إلى وجهات نظر البلدان الأعضاء.

وفي الفترة المقبلة، سيكون من الضروري لترسيخ فعالية الصندوق وشرعيته أن يعكس هيكل حوكمته المركز النسبي لبلدانه الأعضاء في الاقتصاد العالمي. وستكون الموافقة على الإصلاحات المتفق عليها عام 2010 خطوة مهمة في هذا الاتجاه، وإن كان الأمر سيتطلب تحويل نسب أخرى من أنصبة الحصص والتصويت إلى الاقتصادات الديناميكية.

ولتحقيق ذلك، سيتعين على بعض البلدان قبول بعض الانخفاض النسبي في أنصبتها من حصص العضوية والقوة التصويتية. ولا شك أنه لن يكون قرارا سهلا بالنسبة لهذه البلدان، ولكنها في المقابل ستساعد في ضمان استمرار قوة الصندوق وشرعيته لصالح جميع الأعضاء – والاقتصاد العالمي.

خاتمة

رغم بذل جهود كبيرة في تحسين حوكمة الاقتصاد العالمي في المرحلة الأولى من الأزمة، فقد تباطأ زخم الإصلاح وتنسيق السياسات في الآونة الأخيرة.

وبالفعل، بينما يستطيع النظام الحالي تقديم الحوكمة وتنسيق السياسات اللازمين في الأوقات العصيبة – كما هو الحال وقت الأزمة – فهو أقل فعالية بكثير في حشد الإجراءات اللازمة عندما يكون الكسب المتبادل أمرا ممكنا – كما هو الحال عند الاحتياج لاستعادة توازن الاقتصاد العالمي.

ومن التفسيرات الممكنة في هذا الخصوص أن المجتمع العالمي يميل إلى التكاتف في وقت الأزمات عندما يكون الأفق الزمني المتاح قصيرا والتكلفة الآنية باهظة. غير أن تعبئة هذا الزخم للتحرك في الظروف العادية قد يكون أمرا صعبا لأن تكلفة عدم التحرك تقع في المستقبل.

ويشير بعض المراقبين إلى الاتفاقات متعددة الأطراف وظهور الحوكمة العالمية الناعمة باعتبارهما خطرا على الركائز التقليدية للحوكمة الخشنة، بما في ذلك صندوق النقد الدولي. وأنا أقل منهم تشاؤما بكثير. فأنا أرى أن هذين الشكلين من الحوكمة كعنصرين قد يكونا مكملين وليس بديلين غير مكتملين. فالحوكمة الناعمة تفيد عندما يكون الابتكار مطلوبا ولكن الوقت لا يكفي للتحرك، حين يكون إقناع مجموعة فرعية من البلدان بالتحرك كافيا ويكون التنفيذ الاستنسابي حلا ممكنا. أما الحوكمة الخشنة فتكون مطلوبة وقت الأزمات أو حين يتطلب الأمر مناهج عالمية ويكون اتساق التنفيذ مطلبا أساسيا.

أعود إذن إلى البداية، إلى دعوة مارتن وولف للابتكار الاستثنائي سعيا لإيجاد حلول للتحديات العديدة التي تواجه عالم اليوم، وأقول إنني أؤمن بأننا *نستطيع* معالجة القضايا بأن نكون أذكياء في تناول الحوكمة التي نحتاج إليها، وتحقيق أقصى استفادة من الفرصة السياسية حين تتاح لنا. وعن طريق الجمع بين الحوكمة "الناعمة" و"الخشنة" على نحو أكثر ذكاء، يمكن تحقيق نتائج أفضل للجميع، للبلدان الصغيرة والكبيرة على حد سواء.[1]

[1] أود الإعراب عن امتناني لأندرياس باور، وسانجايا بانث ونيكلاس وستيليوس وكاميلا أندرسن وداستن سمث لما قدماه من مساعدة في إعداد هذه الكلمة، ولأوليفييه بلانشار وشون هاغان وهوزيه فينيالز لتعليقاتهم العميقة.